الأمم المتحدة

A/C.4/79/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
6 November 2024
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة بافوتا – ديسلانديس ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند 58 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18047 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 58 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) *(تابع)* (A/79/23 و A/79/66 و A/79/229 و A/79/229/Corr.1)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

1 - **الرئيسة:** قالت إنه تماشيا مع الممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة، وسيُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحبوا جميعهم بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة جزر فرجن البريطانية (A/C.4/79/3)

2 - **السيد** ناتاليو **ويتلي** (رئيس الوزراء ووزير المالية في جزر فرجن البريطانية)**:** قال إن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عبر توفير منتدى للإقليم من أجل تقديم آخر المستجدات الرسمية بشأن العملية ودعم شعب هذه الجزر باستخدام الأدوات المتاحة في إطار ولايتها. وأعرب عن سروره بأن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد أوفدت بعثة زائرة للجزر في 26 و 27 آب/أغسطس 2024. وأشار إلى أن الوفد الزائر، الذي ضم دبلوماسيين رفيعي المستوى، قد قيّم وضع إنهاء الاستعمار على أرض الواقع واستمع إلى وجهات النظر المحلية بشأن المستقبل السياسي للإقليم. وشهد الوفد أيضا الضعف الشديد للإقليم إزاء تغيّر المناخ وتحديات التنمية التي يواجهها بوصفه مجموعة من الجزر الصغيرة. وسيرت البعثة بمهنية ونزاهة. وتمكّن جميع أصحاب المصلحة من التعبير عن آرائهم بحرية، وأصبح من الواضح أن هناك رغبة قوية في حملة إعلامية وتثقيفية عامّة، بسبب الحاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالخيارات المتاحة بموجب القانون الدولي لتحقيق الحكم الذاتي التام، بما في ذلك الاندماج والارتباط الحر والاستقلال. وتتطلع حكومته إلى أن يعرض التقرير الرسمي للبعثة الزائرة على شعب جزر فرجن البريطانية لا سيما وأن الاستعدادات جارية للجولة المقبلة من المفاوضات بشأن الإصلاح الدستوري.

3 - وأردف قائلا إن إدارته تأمل في أن تكون علاقتها مع حكومة حزب العمال الجديدة في المملكة المتحدة قائمةً على الديمقراطية والتشاور والتنمية المستدامة والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتقرير المصير. وكان قد عقد، في أيلول/سبتمبر 2024، مناقشات أولية مع وزير الدولة لشؤون أوروبا وأمريكا الشمالية وأقاليم ما وراء البحار للمملكة المتحدة المعيّن حديثا ومع عدد من البرلمانيين، وأعرب عن رغبة إدارته في تحسين العلاقة. ولكن على الرغم من أنّ الأمر المجلسي المحتفظ به احتياطا، والذي تستطيع المملكة المتحدة بواسطته تعليق دستور جزر فرجن البريطانية، غير ديمقراطي وغير ضروري، فقد ظل نافذا. ومن شأن سحب الأمر المجلسي ألا يقتصر فقط على تحسين العلاقة بين المملكة المتحدة وجزر فرجن البريطانية؛ وإنما سيعزز أيضا سمعة المملكة المتحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

4 - وتابع قائلا إن برنامج إدارته لإصلاح الحوكمة قد بلغ مرحلته النهائية؛ وقد أقرّ مجلس النواب مشاريع القوانين الأساسية المدرجة على جدول الأعمال التشريعي. وتعكف الإدارة على إعداد خطة أطول

أجلا لتعزيز مجالات الحوكمة التي لا تتطلب اهتماما فوريا. وهذه الإصلاحات هي الأكثر شمولا في تاريخ جزر فرجن البريطانية، وتضع الإقليم في مكانة تخوّله تحقيق الحكم الذاتي التام في الوقت المناسب.

5 - وأشار إلى أنه في وقت لاحق من عام 2024 سوف يلتقي وزير الدولة في الاجتماع السنوي للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. وستكون إقامة شراكة مراعية للعصر بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار على رأس جدول الأعمال، إلى جانب تغيّر المناخ والتنمية المستدامة. ولا تزال جزر فرجن البريطانية في طور التعافي من إعصارين من الفئة 5 وقعا قبل سبع سنوات، وقد شهدت ثلاثة أحداث مناخية قصوى في عام 2024. وأعرب عن أمله بأن تُدرَج جزر فرجن البريطانية في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة، لدى تحديثه المقبل. وفي انتظار ذلك، يعمل الإقليم مع منظومة الأمم المتحدة للدعوة إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية والحصول على التمويل في مجالي التنمية والمناخ.

6 - **السيد** إليعازر بينيتو **ويتلي** (مركز العلوم والسياسات بجامعة كامبريدج): قال إن البعثة الزائرة التي أوفدتها اللجنة الخاصة مثّلت تطورا هاما في الحياة الوطنية للإقليم. وقد ذكر عدة مشاركين في المؤتمر أن ذلك كان أول حوار جدّي بشأن المستقبل السياسي للجزر يشهدونه في حياتهم؛ فالبعثة السابقة من هذا النوع قد جرت في عام 1976. وسيرت البعثة الزائرة بمهنية ونزاهة، وتمكّن أصحاب المصلحة في المجتمع من التعبير عن آرائهم بحرية كذلك.

7 - وأفاد أنّ شعب جزر فرجن البريطانية يدرك إلى حد كبير أن الإقليم مكتف ذاتيا بالفعل من الناحية المالية ومستقل من الناحية الاقتصادية؛ أما الآن، فعليه أن يقرر أيا من الخيارات التي تعترف الأمم المتحدة بها لتحقيق الحكم الذاتي التام هو الأنسب والأكثر استصوابا. ومن شأن فهم أفضل لما يعنيه الاندماج والارتباط الحر والاستقلال في الممارسة العملية أن يساعده على الاختيار. وليس الوضع الحالي لإقليم ما وراء البحار خيارا مطروحا لأن العلاقة بين الإقليم والمملكة المتحدة غير متكافئة ولم تؤد إلى إنهاء الاستعمار. ويتمثل أحد العناصر المهمة لولاية اللجنة الخاصة في مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تزويد شعوبها بالمعلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار. وسيستفيد شعب جزر فرجن البريطانية من هذه المعلومات إذ يسعى لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وينبغي للمملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، أن تواصل احتضان الحوار الوطني بشأن إنهاء الاستعمار في الإقليم. كما ينبغي أن تستمر الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي في أداء دور في هذا الصدد.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/C.4/79/4)

8 - **السيد بروذرسون** (رئيس بولينيزيا الفرنسية): قال إنه يشعر بحسّ عميق بالمسؤولية تذكيه تطلّعات شعب بولينيزيا الفرنسية - سواء أولئك الذين يتوقون إلى تقرير المصير أم أولئك الذين يرضون بالوضع الراهن. وفي 17 أيار/مايو 2024، احتفلت بولينيزيا الفرنسية بالذكرى السنوية الحادية عشرة لإعادة إدراجها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع ذلك، طرأ تغيير: فبعد عقدٍ من الصمت، استهلّت فرنسا أخيرا حوارا مع حكومته في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/C.4/78/SR.3) وفي دورة اللجنة الخاصة المعقودة في حزيران/يونيه 2024 (انظر A/AC.109/2024/SR.3). وفي بولينيزيا الفرنسية، برهنت أنماط التصويت في الانتخابات الأخيرة في تاهيتي عن تمسك الشعب والتزامه بالمبادئ الديمقراطية.

9 - وأضاف قائلا إن حكومته تواصل دعم عملية شاملة وشفافة وسلمية لإنهاء الاستعمار تحت إشراف الأمم المتحدة الدقيق. وينبغي للعملية أن تكون متجذّرةً في الابتكار والسلام والاحترام المتبادل، وأن تكون مثالا يُحتذى به للعالم. ولكي تتحقق عملية إنهاء الاستعمار هذه، من الضروري العمل معا لوضع خريطة طريق واضحة المعالم، تنطوي على خطوات ومراحل محددة، ووضع جدول زمني لتنفيذها. وينبغي الإشارة بوضوح إلى خريطة الطريق في قرار الجمعية العامة المتعلق ببولينيزيا الفرنسية من أجل ضمان التزام الدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة بها. وتكرّس حكومته جهودها للعمل مع جميع القوى السياسية في بولينيزيا الفرنسية، بما في ذلك قوى المعارضة، من أجل وضع خريطة طريق بروح من الوحدة واحترام الاختلافات السياسية.

10 - واستطرد قائلا إن انضمام بولينيزيا الفرنسية إلى المنظمة الدولية للفرنكفونية، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2024، يمثل مرحلة مفصلية؛ فهو يمثل انفتاحا أكبر على العالم الفرنكفوني والتزاما بالقيم المشتركة للسلام والتضامن والديمقراطية. وبصفة بولينيزيا الفرنسية عضوة مراقبة جديدة فهي تأمل في أن تكون صوت عالم فرنكفوني متحرر من الاستعمار، تسود فيه تلك القيم الأساسية. وأشار إلى أن رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، أكد من جانبه على حق جميع شعوب ودول منطقة المحيط الهادئ في تقرير المصير. أما النجاح في إنهاء الاستعمار، بروح من التعاون والسلام، فأمر ممكن.

11 - ومضى يقول إن إنهاء الاستعمار يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. فقد أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها 130/77 التزام الدول القائمة بالإدارة بأن تنهض بسكان الأقاليم الخاضعة لإدارتها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وينبغي لتنمية بولينيزيا الفرنسية أن تكون كمرآة تعكس هويتها وتاريخها وثقافتها، وتحمي في الوقت نفسه مواردها الطبيعية من السيطرة الخارجية. وقد امتدت تداعيات التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية لأجيال، مخلّفةً ندوبًا عميقة في البشر والبيئة، وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة مسؤولية معالجة تلك الآثار وضمان صحة ورفاه الأجيال القادمة. وتحث حكومته اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالإدارة على النظر في إيفاد بعثات زائرة إلى بولينيزيا الفرنسية.

12 - وأضاف قائلا إن التوترات والتحديات الأخيرة في كاناكي/كاليدونيا الجديدة تذكّر بالتوازن الدقيق المطلوب لتحقيق السلام. ولا ينبغي أبدا الاستهانة بعزيمة الشعب الساعي إلى السيادة عندما يواجه طريقا مسدودا على صعيد السياسة. ولا يمكن التوصل إلى حل سلمي ودائم إلا عندما تحظى جميع الأصوات بالإصغاء والاحترام. ولبولينيزيا الفرنسية موقف متضامن مع شعب كاناكي/كاليدونيا الجديدة. ويجب الحفاظ على السلام والوحدة على امتداد العملية.

13 - وأردف بالقول إن شعب بولينيزيا الفرنسية لا يستطيع تقرير مصيره بمفرده؛ فهو بحاجة إلى الدعم الكامل من الأمم المتحدة وتعاون الدولة القائمة بالإدارة. ولذلك يعرب عن أمله في أن يتمكن وفده، قبل مغادرة نيويورك، من عقد اجتماع، بتوجيه من اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة، مع ممثلي الدولة القائمة بالإدارة. ويمكن لرئيس جمعية بولينيزيا الفرنسية وممثل عن الأقلية البرلمانية المشاركة في هذا الحوار الاستهلالي.

14 - **السيد دو ريفيير** (فرنسا): قال إن فرنسا قررت المشاركة في مناقشة مسألة بولينيزيا الفرنسية لأول مرة في عام 2023. وهي ترغب في مواصلة هذه الممارسة، وهذا دليل على حوارها المستمر مع حكومة

بولينيزيا الفرنسية. ومع ذلك، لا يعكس النهج الجديد تغييرا في الموقف؛ فلا توجد عملية بين فرنسا وبولينيزيا الفرنسية تتولى الأمم المتحدة دورا فيها.

15 - ومضى يقول إن فرنسا ترغب في دعم تنمية بولينيزيا الفرنسية. وهي تساعد الحكومة المحلية في تقييم خطط طموحة لتنمية الإقليم وتدعم تنفيذها. وفي كل عام تحوّل فرنسا إلى بولينيزيا الفرنسية ما يقرب من 2 بليون يورو، أي ما يعادل تقريبا 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للإقليم. كما تدعم فرنسا بولينيزيا الفرنسية في اندماجها في منطقة المحيط الهادئ وخارجها، على نحو ما يتضح من حصول الإقليم مؤخرا على صفة عضو مراقب رسمي في المنظمة الدولية للفرنكفونية. وتسمح الدرجة العالية من الحكم الذاتي التي تتحلى بها بولينيزيا الفرنسية، والتي يحميها دستور فرنسا، للبولينيزيين بالتعبير عن طموحاتهم مع احترام ظروفهم الخاصة. وسيبقى دور فرنسا في المقام الأول متمثلا في العمل لأجل تنمية الإقليم إلى جانب السلطات المحلية وفي مواصلة الحوار بناء على الثقة في جميع المواضيع.

16 - **السيد بيهاتاي** (كنيسة ماوهي البروتستانتية (Ma'ohi Protestant Church)): قال إن كنيسة ماوهي البروتستانتية أعلنت في عام 1963 استقلالها عن الاتحاد البروتستانتي لفرنسا وبدأت بالدعوة إلى تحرير شعب ماوهي، والاعتراف بثقافة ماوهي، والاعتراف الرسمي بلغة الريو ماوهي، لغة الشعب الأصلي، والتعويض عن الأضرار التي سبّبها الاستعمار الفرنسي، بما في ذلك دعم ضحايا التجارب النووية. وناشد الدولة القائمة بالإدارة الاعتراف باستقلال كنيسة ماوهي البروتستانتية، مشيرا على النحو الواجب إلى المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

17 - **السيد نيوفر** (مدارس ماوهي البروتستانتية): قال إن التعليم لا يزال يمثّل أداةً قوية بيد الاستعمار. فالأطفال البولينيزيون لا يزالون يتعلمون اللغة الفرنسية والتاريخ الغربي وحسب، والتعليم يجري باللغة الفرنسية، وهذا يعني أن اللغة التاهيتية تفقد ثراءها. وعلى الرغم من حاجة تاهيتي إلى الأموال الفرنسية لرفع أجور المعلمين إلى مستوى أجور المعلمين في المدارس الحكومية الفرنسية، لا ينبغي لشعب ماوهي أن يكون ملزما بالمنهج التعليمي الفرنسي. فيجب أن يتعلّم أطفال بولينيزيا التاريخ الكامل لجزرهم، بما في ذلك كيف حارب أجدادهم من أجل مقاضاة فرنسا لتسميمها الناس بالإشعاع النووي، وجميع النضالات الأخرى التي خاضوها. ومن شأن التعليم غير المتحيّز أن يزيد من الثروة الجماعية، مع خفض معدلات الفقر وحالات الإدمان والعنف الأسري، وهي مشاكل ناتجة إلى حد كبير عن الاستعمار.

18 - **السيد بواراي** (رابطة موروروا إي تاتو (Association Moruroa e Tatou)): قال إن التجارب النووية الـ 193 التي نفّذتها فرنسا في موروروا وفي فانغاتوفا على مدى ثلاثة عقود قد لوّثت الأرض وأضرّت بصحة شعب ماوهي وألقت بثقلها على معنوياته. وتسبّب المركز الفرنسي للتجارب في المحيط الهادئ بتعطيل أسلوب حياة السكان الأصليين بدرجة كبيرة ونتجت عنه تبعية اقتصادية لفرنسا، التي ما فتئت تملي على شعب ماوهي سبل كسب عيشه. ويستمر الاستعمار النووي في التأثير عليهم؛ فهو ليس من مخلفات الماضي. وأشار إلى أن رابطته تطالب بالعدالة والحرية. ويجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تعترف بجرائمها اعترافا كاملا وأن تتخذ إجراءات فورية وموضوعية للتعويض عنها. ويجب ألا يكون الماضي عبئا بل حافزا للتغيير.

19 - **السيدة تايروا** (الاتحاد المسيحي للشباب): قالت إنها تحمل بفخر أصوات أسلاف شعبها وشيوخه وأقرانها وبخاصة أخواتها - وهي أصوات قد جرى كمّها لفترة طويلة للغاية. وتؤدي نساء ماوهي دورا حيويا

في كفاح شعب ماوهي من أجل العدالة؛ وهنّ لسن مجرد ضحايا، وإنّما يحرسن الحياة والمستقبل. وكان أحد العلماء الذي كرّس حياته المهنية لدراسة التجارب النووية الفرنسية قد حذّر شعب ماوهي من أنه سيولد له مسوخ. وقد استحال كلامه واقعا مؤلما: حيث إن المزيد من الأطفال يولدون مرضى أو أمواتا. وكان من واجب شعب ماوهي تسليط الضوء على المأساة. ويجب ألا تستمر فرنسا في تحويل الجزر البولينيزية إلى حقل للموت. وستضمن نساء ماوهي عدم ارتكاب مثل هذه الفظائع مرة أخرى في أراضيهن أو محيطاتهن.

20 - **السيدة** فرانسواز **بوستما** (رابطة حي طاحوني (Association de Quartier Taahauni)): قالت إنها أم بولينيزية يساورها قلق عميق بشأن مستقبل الأطفال البولينيزيين. ففي ماوهي نوي، يعجز الكثيرون عن شراء الأراضي، إما بسبب تعقيد نظام الأراضي، وهو تركة خلفها الاستعمار، وإما لأن معظم الأراضي قد بيعت. وكان جيل أجدادها من ملّاك الأراضي من السكان الأصليين، ولكنّ أحفادهم يستأجرون الأراضي.

21 - وأضافت أن النظام الاستعماري الفرنسي ركّز على إنشاء مركز التجارب النووية في أوائل الستينيات. وقد انخرط العديد من أفراد شعب ماوهي في نشاط المركز، لكنّ آخرين ممن لم يفعلوا ذلك تعرّضوا للإقصاء اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا. وعلى الرغم من أن نظام حيازة الأراضي هو اختصاص سياسي موكل للحكومة المحلية المنتخبة كجزء مما يسمى بـ "وضع الحكم الذاتي" للجزر، إلاّ أنّ قرار الجمعية العامة 265/67 يبيّن بوضوح أن شعب ماوهي نوي قد ضُلِّل. ولم تكن الدولة القائمة بالإدارة تزمع أبدا أن تدع ماوهي نوي تتمتع حقا بالحكم الذاتي. ويجب اتخاذ خطوات على وجه السرعة لضمان حصول ماوهي نوي على الحكم الذاتي الحقيقي، عملا بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

22 - **السيدة** كيونا **بوستما** ((رابطة تماري أناو (Association Tamarii Anau)): قالت إن شعبها كان على ارتباط قوي بأراضيه في الماضي. فثقافة ماوهي تزخر بالخرافات والأساطير والروابط بين العوالم المرئية وغير المرئية. ولكن مع مرور الوقت، نسي الكثير من الشباب جذورهم وانجذبوا إلى أسلوب العيش الغربي على حساب تراثهم البولينيزي. وحُرم جيل أجدادها لسنوات طويلة من ثقافتهم، وتطبع أحفادهم بإرث إنكار الجذور هذا. ويجب على الشباب البولينيزيين أن يتعلّموا كيف يحتضنون ثقافتهم الأصلية بالطريقة نفسها التي يحتضنون بها الثقافة الغربية. وكانت سياسة الدمج التي اتّبعتها فرنسا لسنوات عديدة ناجحة إلى حد كبير. بيد أنّه لا مستقبل لشعبٍ تستند هويته ومصيره إلى قيمٍ ليست له.

23 - **السيدة فايانوي** (اللجنة الدائمة لجمعية نواب بولينيزيا الفرنسية): قالت إن غياب الدولة القائمة بالإدارة عن المناقشات الدولية بشأن مستقبل ماوهي نوي منذ عام 2013 أدى إلى تعطيل فعلي لعملية إنهاء الاستعمار، فجعل من المستحيل لشباب الجزر أن يتصوروا مستقبلا مستقلّا. ويمكن أن يعود الحوار بالمنفعة على مجالات التعليم والعمالة والفرص الاقتصادية جميعها، في حين أن عدم المشاركة من جانب فرنسا يؤثر سلبا في قدرة الشباب على المشاركة الفاعلة في بناء ماوهي نوي تنعم بالاستقلالية والازدهار. ويجب أن يكون الشباب قادرين على بناء مستقبلهم في إطار سياسي واضح ومستقر لا يعوقه الاستعمار.

24 - **السيدة فانا** (اللجنة الاقتصادية والمالية): قالت إن عدم مشاركة فرنسا في المناقشات المتعلقة بماوهي نوي في اللجنة الرابعة وفي اللجنة الخاصة منذ عام 2013، عندما أعيد إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لم يكن مجرّد سهو، وإنما هو خيار سياسي متعمّد يهدّد بشكل خطير قدرة شعب ماوهي على ممارسة حقه في تقرير المصير. ولا تضطلع فرنسا بمسؤولياتها كدولة قائمة

بالإدارة وتحول دون إحراز أي نوع من التقدم في إنهاء الاستعمار. وفي الوقت نفسه، وبوصفها عضوة دائمة في مجلس الأمن لا تمتثل لالتزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه شعب ماوهي، هي تعرض مصداقيتها للخطر على المستوى الدولي. وعدم مشاركة فرنسا، الذي يضعف الحوار، يمثّل مشكلة ملحة ينبغي للمجتمع الدولي حلّها. ولشعب ماوهي الحق في أن يحظى وضعه بمعاملة جدية وشفافة وأن يكون قادرا على تحديد مستقبله بحرية.

25 - **السيد كوان** (رابطة تي أيتو بيان إيتر (Te Aito Bien-Être)): قال إن صمت فرنسا منذ عام 2013 لا يعرقل إنهاء الاستعمار فحسب، وإنما يعرقل أيضا العدالة التي يستحقها شعب ماوهي. ومع كل عام يمرّ تتضاءل فرص شعب ماوهي في اختيار المستقبل الذي يريده وتضعف مصداقية الأمم المتحدة لفشلها في متابعة قراراتها بشأن بولينيزيا الفرنسية. أمّا رفض فرنسا المشاركة في الحوار فإشارة مقلقة مفادها أن السلطات القائمة بالإدارة تستطيع أن تضرب بالتزاماتها عرض الحائط دون عواقب. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تضغط على فرنسا لكي تشارك في حوار بنّاء. ولا يتعلّق الأمر فقط بحق شعب ماوهي في تقرير المصير - فمبادئ العدالة والشفافية واحترام حق جميع الشعوب في تقرير المصير على المحك.

26 - **السيدة تياتوا** (رابطة رياتيا نوي للفنون الشعبية (The Raiatea Nui Folklore Association): قالت إن نضال شعب ماوهي من أجل السيادة هو نضال من أجل الاعتراف بكرامته وهويته ومن أجل مستقبل أبنائه وبناته. ومنذ عام 2013، تصرّ فرنسا على أن إدراج بولينيزيا في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هو خطأ، وأن بولينيزيا قادرة على إدارة نفسها بنفسها بفضل وضع الحكم الذاتي الذي تتمتع به. ومع ذلك، عند التدقيق في الأمور عن كثب، يتضّح أن وضع الحكم الذاتي الذي منحته فرنسا لا ينطوي على حكم ذاتي كامل، على النحو الذي تعرّفه الأمم المتحدة. فجميع السلطات الفعلية في الإقليم منوطة بممثل فرنسا، فيما تحظى بولينيزيا باستقلال اقتصادي وتشريعي محدود للغاية. وخلافا للتصريحات التي أدلت بها فرنسا، لم تكن هناك قط عملية تشاورية شعبية حقيقية تسمح لشعب ماوهي بتقرير مستقبله. وحالت فرنسا دون تقدم عملية إنهاء الاستعمار لأكثر من 10 سنوات. وآن الأوان لكي تعترف الدولة القائمة بالإدارة بالحالة الفعلية لبولينيزيا وتستهل حوارا صادقا ومنصفا برعاية الأمم المتحدة.

27 - **السيدة آه - مين** (لجنة الإسكان وإدارة الأراضي والتنمية المستدامة): قالت إن ماوهي نوي بحاجة إلى إطار عمل واضح للمضي قدما في عملية إنهاء استعمارها. بيد أنّ فرنسا تواصل رفضها تقديم المعلومات اللازمة لإحراز التقدّم. والشفافية هي أساس أي عملية شرعية لإنهاء الاستعمار، ويشكّل موقف فرنسا عقبةً رئيسية أمام حرية شعب ماوهي. وبدون هذه المعلومات الأساسية، لا يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل رصد وضع ماوهي نوي بشكل صحيح وضمان قدرة شعبها على ممارسة حقه في تقرير المصير. كما أن المعلومات المطلوبة ستمنح شعب ماوهي فرصة المطالبة بحقوقه بطريقة واضحة ومشروعة. ويجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على فرنسا لتقديم المعلومات المطلوبة حتى يتسنّى استئناف عملية إنهاء الاستعمار البالغة الأهمية.

28 - **السيدة كياو هوا** (مكتب بورابورا لرابطة "بين عالمين" Relais BoraBora de l'Association entre deux mondes): قالت إن رفض فرنسا مناقشة إنهاء الاستعمار بطريقة بناءة وشفافة وحجبها معلومات أساسية عن التغييرات السياسية والإدارية في الإقليم يعيقان حق شعب ماوهي في تقرير المصير ويقوّضان عملية إنهاء الاستعمار برمّتها. وبدون الوصول إلى البيانات والتقارير الأساسية، من المستحيل تقييم حالة ماوهي نوي على نحو محايد. ويمكّن غياب الشفافية فرنسا من التشبّث بالوهم الذي يفيد أن

ماوهي نوي تتمتع بالحكم الذاتي، بينما هي في الواقع خاضعة لفرنسا. ويؤدي الإحجام المتعمّد عن التعاون إلى تهيئة بيئة يكتنفها انعدام اليقين بدرجة عالية، ويفتقر فيها شعب ماوهي إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ خيارات مستنيرة بشأن مستقبله الجماعي. كما يمنع الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها في رصد وتقييم التقدم المحرز في مجال إنهاء الاستعمار، ويقوّض مصداقية إطار إنهاء الاستعمار برمّته، بما في ذلك اللجنة الرابعة. ويجب على المجتمع الدولي مساءلة فرنسا عن أفعالها والإصرار على أن تكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة بهدف تمكين شعب ماوهي من ممارسة حقه الأصيل في تقرير المصير.

29 - **السيد جيروس** (جمعية نواب بولينيزيا الفرنسية): قال إنه حضر الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة لعام 2024، التي عقدت في كاراكاس في الفترة من 14 إلى 16 أيار/مايو 2024، على أمل أن تبدي الدولة القائمة بالإدارة استعدادها للشروع في حوار ما بشأن مستقبل الإقليم. إلا أنّ فرنسا، التي غالبا ما يشيد المجتمع الدولي بها كمدافعة عن حقوق الإنسان، لم تسلك المسار القويم الذي يقضي باحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنه مع ذلك قد فوجئ إيجابا بمبادرة فرنسا التي دعت لأول مرة منذ إعادة إدراج الإقليم في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، جميع ممثلي جمعية بولينيزيا الفرنسية لتقديم التماس للجنة. وشكّلت الرسالة الدبلوماسية المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2024 التي أعلنت المبادرة دليلا على اعتراف فرنسا رسميا بإعادة إدراج الإقليم في القائمة. فطلب من اللجنة بالتالي أن تحيط علما بتلك الرسالة في مشروع قرارها بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية. وأخيرا، يجب على ممثلي فرنسا في اللجنة أن يستهلوا رسميا الحوار بشأن إنهاء الاستعمار الذي دعا إليه مشروع القرار، بدلا من الحوار المؤسسي الذي ألمح إليه ممثل فرنسا في وقت سابق من الاجتماع.

30 - **السيد توهييافا** (حزب تافيني هويراتيرا نو تي آو ماوهي Tavini Huiraatira No Te Ao Ma'Ohi Party): قال إن الدولة القائمة بالإدارة تجاهلت إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية/ماوهي نوي في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، واختارت بدلا من ذلك، وحتى وقت قريب، سياسة الكرسي الفارغ التي تنتهجها. كما اتحدت الفصائل السياسية المتقبلة للاستعمار في ماوهي نوي تحت راية السعي إلى إنكار الدليل القانوني على أن ماوهي نوي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في الميثاق. وتساءل عن سبب وجود مثل هذه الرغبة في رفض تقييم الأمم المتحدة والتشبث بالواجهة الخارجية التي توحي بوضع الحكم الذاتي الذي نفته الجمعية العامة 11 مرة منذ عام 2013. وللمرة الأولى منذ عام 2013، دعت فرنسا في رسالتها المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2024 رؤساء المؤسسات السياسية في ماوهي نوي والمجموعات السياسية الممثلة في جمعيتها التشريعية على حد سواء إلى مخاطبة اللجنة، حيث يشكل ذلك اعترافا غير مباشر بالواقع القانوني لإعادة إدراج ماوهي نوي في القائمة. ولذلك سيكون من المنطقي أن تشارك فرنسا في حوار بشأن إنهاء الاستعمار على النحو الذي دعت إليه قرارات الجمعية العامة المتعاقبة بشأن ماوهي نوي.

31 - **السيدة فايانوي** (رابطة فايهاو (The Vaihau Association)): قالت إنه من الأهمية بمكان إيفاد بعثة زائرة إلى بولينيزيا الفرنسية إذ أعيد إدراجها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ 13 عاما. وتشكل هذه البعثة خطوة أساسية في تمكين تقييم محايد للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بولينيزيا، وقد توخّاها برنامج العمل الخاص بالإقليم، الذي يندرج في القرار السنوي ذي الصلة، والذي طلبه رئيس بولينيزيا. ومن شأن البعثة الزائرة أن تمكّن من مراعاة التطلعات المشروعة لشعب ماوهي في تقرير المصير، وستعمل التوصيات الناتجة عن ذلك على ضمان عملية شفافة وعادلة ومنصفة لإنهاء

الاستعمار. ويجب على الدولة القائمة بالإدارة تقديم الدعم المؤسسي لإدماج الحق في تقرير المصير في المناهج التعليمية المستخدمة في الإقليم.

32 - وتابعت كلامها قائلة إنه يجب على فرنسا أن تعترف بدينها النووي تجاه ماوهي نوي في ضوء الضربات النووية الـ 193 التي نفذتها بين عامي 1966 و 1996 والتي كانت لها عواقب صحية وبيئية واقتصادية دائمة. ويجب على فرنسا تقديم تعويضات عن الأضرار التي تسببت بها. وأخيرا، وكجزء من برنامج العمل، الذي ينبغي إدماجه في نص مشروع القرار المتعلق بالإقليم، من المهم تحديد الأطراف التي يحق لها التصويت في استفتاء تقرير المصير.

33 - **السيد تيريمات** (لجنة الزراعة والموارد البحرية): قال إن إيفاد بعثة زائرة إلى ماوهي نوي هو جزء أساسي من عملية إنهاء الاستعمار. فمنذ إعادة إدراج الإقليم في القائمة، توقع شعب ماوهي أن تجري الأمم المتحدة تقييما للوضع على الأرض مباشرة. وكانت الجمعية العامة قد توخت إيفاد هذه البعثة، على النحو المنصوص عليه في قراراتها بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية. ومن شأن البعثة الزائرة أن تتيح للأمم المتحدة فرصة الاستماع مباشرة إلى شعب ماوهي وضمان مراعاة تطلعاته وشواغله في القرارات المتعلقة بمستقبل الإقليم. أما في الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فغالبا ما مثّل إيفاد البعثات نقطة تحول في عملية إنهاء الاستعمار، إذ مكّن ممثلي الأمم المتحدة من أن يشهدوا واقع الحياة اليومية وتأثير السياسات الاستعمارية. وستتيح البعثة إمكانية إجراء تقييم أكثر استفاضة للإطار المؤسسي والقانوني القائم، الذي لا يعكس حكما ذاتيا حقيقيا. وتدعو الحاجة إلى تقرير موضوعي بشأن وضع ماوهي نوي لتمكين حوار جدّي بشأن مستقبلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنظيم البعثة على وجه السرعة من أجل استعادة الثقة في عملية إنهاء الاستعمار وضمان الشفافية.

34 - **السيد هويور** (التعليم الوطني): قال إنه من الضروري تحديد جمهور الناخبين في الاستفتاء بشأن تقرير المصير، لضمان نزاهة عملية إنهاء الاستعمار. فلا يحق إلا للسكان الذين تربطهم بالإقليم صلة عميقة وطويلة الأمد بالمشاركة في التصويت التاريخي. وتحديد الأصوات ضروري لضمان أن يعكس القرار النهائي حقا تطلعات أولئك الذين يعايشون الواقع اليومي للحياة في الإقليم ويفهمون التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي لا يزال يواجهها. وإذا لم تحدد المشاركة في الاستفتاء، فقد تتأثر النتائج بالمصالح الخارجية، وسيقوّض ذلك عملية إنهاء الاستعمار. ويجب وضع معايير واضحة للإقامة في البلد والانخراط في المجتمع المحلي حتى ينظر إلى قوائم الناخبين على أنها منصفة وشرعية. وحضور مراقبين دوليين ضروري لضمان إنجاز العملية بشفافية وإنصاف.

35 - **السيد لوسان** (لجنة السياحة والثقافة): قال إن التشريعات الفرنسية لمكافحة التدخل الأجنبي تقيّد فعليا حرية تكوين الجمعيات وحرية التعاون. ولا يقتصر ذلك فقط على التأثير في حركات الاستقلال، بل على أي مجموعة تسعى إلى إقامة شراكات مشروعة مع كيانات أجنبية. ومن شأن سجلّ الأنشطة الخاضعة للتأثير الأجنبي، المزمع إنشاؤه في عام 2025، أن يوثّق كل نشاط يُعتبر أنه يعزز المصالح الأجنبية، بما في ذلك الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين وجمع التبرعات، الأمر الذي سيزيد من تعقيد أي تعاون دولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينصّ التشريع على المراقبة القائمة على الخوارزميات للتهديدات المتصورة للتدخل الأجنبي. وتحت ستار الأمن القومي، يُستخدم هذا التشريع لقمع حركات مثل تافيني هويراتيرا، التي تناضل من أجل استقلال ماوهي نوي. فتوسيع نطاق تجميد الأصول، الذي كان يخصص في السابق للتهديدات الإرهابية، من أجل استهداف حركة تافيني هويراتيرا، يرمي إلى قطع الطريق على كل دعم مالي

للمنظمة. ويجب على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وجميع المدافعين عن الحرية أن يعارضوا هذا التشريع القمعي الذي يهدد آفاق التنمية والحق الأساسي لشعب ماوهي في تقرير المصير.

36 - **السيدة ماماتواياهوتابو** (لجنة مراقبة الميزانية والمالية): قالت إن شعب ماوهي نوي له الحق في إدارة وحماية المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر التي تمتد على مساحة 5 ملايين كيلومتر مربع. وماوهي نوي غنية بالموارد الطبيعية الثمينة. فقيعان البحر فيها غنية بالعقيدات المتعددة الفلزات والمعادن النادرة. ويمكن أن يوفر استغلال تلك الموارد ضمن مساحة تقل عن 1 في المائة في منطقتها الاقتصادية الخالصة فوائد اقتصادية أكبر بكثير من مبلغ 2 بليون دولار الذي تخصصه فرنسا للإقليم سنويا. ويجب ألا يُستخدم الحظر الذي وقّعه الرئيس ماكرون في عام 2022 كذريعة للاستمرار في منع شعب ماوهي نوي من إدارة موارده الخاصة. ولقد حان الوقت لإنهاء 40 عاما من الحكم الذاتي الزائف. ويعيش نحو 30 في المائة من سكان ماوهي نوي تحت خط الفقر؛ وتتفشى لديه المشاكل الصحية بما فيها السمنة والسكري والسرطان؛ ولا يزال مخدّر ميثامفيتامين البلوري يعيث فسادا في المجتمعات المحلية. ولدى ماوهي نوي الثروة والإرادة لبناء دولة مزدهرة ومستقلة وحرة؛ وقد آن الأوان لأن يمسك شعبها بزمام مصيره.

37 - **السيدة فلوريس:** تحدّثت بصفتها الشخصية كعضوة في جمعية بولينيزيا الفرنسية، فقالت إن أولئك الذين يؤيّدون ما يسمّى بوضع الحكم الذاتي الحالي لماوهي نوي لم يفهموا بعد أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية أو تنمية اقتصادية بالمعنى الحقيقي إذا بقي الإقليم تحت وصاية فرنسا. وفي عام 2004، عندما انتُخبت الحركة المؤيدة للاستقلال وأصبحت في السلطة، عدّلت فرنسا القوانين الانتخابية مرتين من أجل انتزاع السلطة من أيدي أولئك الذين لم يحققوا مصالحها. وسيستمر مؤيدو الحفاظ على الوضع الراهن في زرع الخوف، محذّرين من أنه بدون فرنسا سيفشل الاقتصاد وستغيب الحماية العسكرية. وسيطلبون شطب اسم ماوهي نوي من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذ لا يرون كيف أن فرنسا تستغلهم. وفي المستقبل، سوف يسألهم أولادهم كيف لم تكن لديهم الشجاعة للكفاح من أجل وطنهم، ماوهي نوي.

38 - **السيدة تيريمات** (رابطة أحفاد تاوتو تيهي شولرمان وموبتوا فيرونيك بيكيه Association of) (Descendants of Tautu Tehei Scholermann and Moetua Véronique Pecket): قالت إن شباب ماوهي نوي معرّضون لأن يصبحوا جيلا تائها. فقد ورثوا حكما ذاتيا وهميا لا يشكّل سوى واجهة للقبضة الاستعمارية الخانقة، ويبقى الإقليم في حالة من التبعية والركود. والوضع السياسي الذي قبل به أسلافهم يخنق تطلعاتهم وقد فشل في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة لشعبهم. والاقتصاد بالكاد يصمد، والقرارات الحاسمة تُتخذ على بعد آلاف الأميال. ومن أجل الحصول على مستقبل واعد، على شعب ماوهي نوي أن يؤكد حقه في تقرير المصير وأن يحشد جهوده لبناء دولة قوية ذات سيادة لا تخضع لقوانين مفروضة من الخارج. ويجب أن تدعم اللجنة نضاله لكي يصبح دولة ذات سيادة.

39 - **السيد لو كيل** (لجنة التربية والتعليم العالي والشباب والرياضة): قال إن شعب الماوري في ماوهي نوي قد عانى تحت وطأة الاستعمار لعقود، وحان الوقت لتصويب هذا الظلم. ولشعب ماوهي نوي الحق في تحديد وضعه السياسي بحرية، وينبغي أن يكون قادرا على تحقيق ذلك بحكمة. وينبغي لفرنسا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، تنفيذ برامج تثقيف سياسي شاملة لتوعية الشعب بحقوقه الأساسية ومساعدته على فهم خياراته المتعلقة بتقرير المصير بموجب قرار الجمعية العامة 1541 (د-15): الاستقلال، أو الارتباط الحر مع دولة مستقلة، أو الاندماج مع دولة مستقلة. ويجب على الدولة القائمة بالإدارة أن تتقيّد بالتزاماتها الدولية وتنفّذ هذا البرنامج دون إبطاء حتى يتمكن شعب ماوهي نوي من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية وشفافية.

40 - **السيد سالمون** (لجنة المؤسسات والشؤون الدولية والعلاقات مع البلديات المحلية): قال إن التجارب النووية التي تجريها فرنسا في ماوهي نوي ألحقت ضررا لا يمكن جبره بالنظام الإيكولوجي وبصحة سكان الإقليم. وتتأثر عدة أجيال بزيادة انتشار الحالات الصحية المرتبطة بالإشعاع، بما في ذلك السرطان. وقد تلوّثت الأرض والمياه، وبعض هذا الضرر لا يمكن إصلاحه. وتقع على عاتق فرنسا مسؤولية جبر الضرر، بما في ذلك التعويضات المالية الكافية ودعم الضحايا، والتحلي بالشفافية الكاملة بشأن تداعيات التجارب النووية. وتدابير التعويض المعمول بها غير كافية. ونتيجةً لمعايير الأهلية البالغة التشدد، رُفضت مطالبات العديد من الضحايا. كما يجب بذل الجهود لاستعادة التنوع البيولوجي من أجل ضمان مستقبل صحي وآمن لشعب ماوهي نوي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن اتخاذ الدولة القائمة بالإدارة خطوات ملموسة لإصلاح الضرر الذي وقع.

41 - **السيدة تيريتاهي** (جمعية نواب بولينيزيا الفرنسية): قالت إنها بفضل هويتها المزدوجة كمواطنة بولينيزية وفرنسية، يمكنها أن تجسّد قيم أسلافها مع استفادتها من الفرص التي تقدّمها الجمهورية الفرنسية. أما إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام 2013 فلا تعكس إرادة شعب بولينيزيا الذي أعرب مرارا وتكرارا عن معارضته للاستقلال في صناديق الاقتراع. وعلى الرغم من فوز الحزب المؤيد للاستقلال في انتخابات 2023، إلا أن الأصوات المؤيدة للحكم الذاتي كانت أكثر، ولكنها انقسمت بين عدة أحزاب. وليست بولينيزيا الفرنسية مضطهدةً ولا مستغلّة. ففرنسا تقدّم مساهمات مالية سخية للإقليم، حيث تستثمر 2 بليون دولار كل عام في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والأمن. ولن يؤدي الاستقلال إلا إلى الإفقار، لأن بولينيزيا الفرنسية المستقلة لن تكون قادرة على استبدال تلك الموارد. وينبغي للجنة أن توفد بعثة إلى بولينيزيا الفرنسية وأن تشطبها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

42 - **السيدة بوتشر** (بلدية هاو): قالت إنها رئيسة بلدية هاو، وهي جزيرة مرجانية صغيرة تقع على بعد 450 كيلومترا من موروروا، موقع التجارب النووية الفرنسية. وبينما استخدم المنادون بالاستقلال على الدوام مسألة التجارب النووية لانتقاد فرنسا، تعايش مجتمعها المحلي بسلام مع موظفي مركز التجارب النووية لأكثر من 30 عاما. وأشارت إلى أن فرنسا تحافظ على وجودها العسكري في المنطقة، بشكل رئيسي من خلال كتيبة الخدمة العسكرية المكيّفة، وقد ساهمت فرنسا مساهمة كبيرة في مجتمعها المحلي على صعيد البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم. وما كان سكان دائرتها الانتخابية ليستمروا في انتخاب رؤساء بلديات مناهضين للاستقلال مثلها لو كانت ظروف الحياة جائرة بالقدر الذي يزعمه دعاة الاستقلال. وينبغي للجنة أن توفد بعثة إلى جزر تواموتو - غامبييه لتدرك كم أن مواطني بلدها محظوظين. وتتمثل المشاكل الحقيقية التي تواجه أرخبيل تواموتو في تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر، اللذين يهددان بقاء هذه الجزر. ومن شأن استمرار الدعم المقدم من فرنسا أن يكتسي أهمية بالغة في مكافحة تغير المناخ.

43 - **السيد فريبو** (الجمعية الوطنية الفرنسية): قال إن بولينيزيا الفرنسية تتمتع بوضع تحسد عليه ضمن الجمهورية الفرنسية. ففرنسا تقدم دعما ثابتا بقيمة 2 بليون دولار سنويا، وهو ما يعادل ثلث إجمالي الناتج المحلي للإقليم. ويشغل بولينيزيون المناصب الرئيسية في الإدارة المحلية بكليتها تقريبا، كما أن صدمة الاستعمار آخذة في التلاشي. وفي عام 2023، وضع شعب بولينيزيا الفرنسية ثقته في حكومة مؤيدة للاستقلال وعدت بمكافحة غلاء المعيشة، ولكن تلك الحكومة لم تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها في مجالات مثل العمالة والضرائب والتعليم.

44 - ومضى يقول إنه في حال أصبحت بولينيزيا الفرنسية مستقلة، فهي لن تتمكن من حماية منطقتها الاقتصادية الخالصة أو الدفاع عن أراضيها. فالاستقلال لا يساوي الحرية عندما يؤدي إلى التبعية لقوى عالمية أخرى، وهو الوضع الذي من المحتمل أن ينشأ إذا ما قطعت بولينيزيا الفرنسية علاقاتها بفرنسا في ظل المناخ الاقتصادي والاجتماعي والجيوسياسي الحالي. وقد تسببت التجارب النووية في الضرر، ومن واجب شعب بولينيزيا الفرنسية أن يناضل للحصول على تعويضات عادلة؛ بيد أنهم يستطيعون القيام بذلك بدون هدم كل ما بنته بولينيزيا الفرنسية وفرنسا معا.

45 - **السيد روهفريتش** (مجلس الشيوخ الفرنسي): قال إنه يترأس حزب لا أورا تي نونا (Ia Ora Te Nuna'a)، وهو أحد الأحزاب التي شكّلت المحفل المؤيد للحكم الذاتي الذي فاز في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد عام واحد فقط من فوز حزب تافيني هويراتيرا المؤيد للاستقلال في الانتخابات الإقليمية. وتساهم الانتخابات الأخيرة في توضيح السياق السياسي في بولينيزيا. فقد بيّنت نتيجة انتخابات 2023 التوترات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وليس الرغبة في الاستقلال، على نحو ما اعترف به رئيس بولينيزيا الفرنسية نفسه، مويتاي بروذرسون.

46 - وأردف قائلا إن بولينيزيا الفرنسية تشغل مكانة فريدة في دولة فرنسا. فمؤسساتها تحت حماية الدستور الفرنسي. وفي حين أنه لا ينبغي تجاهل أثر التجارب النووية، يتعيّن على شعب بولينيزيا الفرنسية مواصلة نضاله لنيل التعويضات بصفتهم مواطنين فرنسيين. وسيتشرف شعب بولينيزيا الفرنسية باستضافة بعثة زائرة حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يرى مدى نجاعة الحكم الذاتي بالنسبة إلى الإقليم.

مسألة جبل طارق (A/C.4/79/5)

47 - **السيد بيكاردو** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن ممثلي إسبانيا يدأبون على الاستشهاد بقرارات للجمعية العامة اعتُمدت قبل أكثر من نصف قرن. بيد أن إسبانيا قد تخلت عن السيادة بصورة دائمة في عام 1713، ولشعب جبل طارق حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير. ولا يمكن لقرارات الجمعية العامة أن تغيّر هذا الواقع؛ فليست لها قيمة قانونية وهي لا ترسي أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لتلك القرارات وزن سياسي محدود؛ وعندما اعتُمد أحدث تلك القرارات في عام 1969، كان ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد صوّت ضده أو امتنع عن التصويت أو لم يشارك في التصويت. أما القرار الوحيد الذي له مفعول قانوني حقا فهو قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، الذي يعلن صراحة عن وجود الحق في تقرير المصير. وكان حق تقرير المصير أساس الاتفاق التاريخي الذي أبرمته المملكة المتحدة وموريشيوس مؤخرا لاستكمال إنهاء استعمار موريشيوس من خلال استعادة سيادتها على أرخبيل شاغوس. ولا يمكن إنهاء استعمار جبل طارق من الناحية القانونية عبر إدماجه في إسبانيا، لأن ذلك سيكون بمثابة إعادة استعمار على يد قوة مستعمرة مختلفة. وعلاوة على ذلك، من المحرج بالنسبة إلى الحكومة الاشتراكية التقدمية في إسبانيا أن تعوّل على قرارات كانت الحكومة الفاشية في الستينيّات قد عملت على إصدارها، حسب ما تقرّ به بنفسها. أما العامل الوحيد المحدد لمستقبل جبل طارق فهو التعبير عن الإرادة الحرة لشعبه.

48 - وما فتئت حكومة جبل طارق تعمل على تحقيق إرادة شعب جبل طارق، ليس فقط داخل الأمم المتحدة، بل أيضا إلى جانب المملكة المتحدة في المفاوضات بشأن علاقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي. وبالإجمال، صوّت 96 في المائة من السكان لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي في استفتاء عام 2016،

فشـــعب جبل طارق يريد علاقة قوية وإيجابية ومرنة مع الاتحاد الأوروبي. وفي أيلول/ســبتمبر 2024، إلى جانب وزير خارجية المملكة المتحدة، التقى في بروكســل نائب رئيســة المفوضــية الأوروبية ووزير خارجية إسبانيا. وتعمل تلك الجهات الفاعلة على بناء منطقة من الرخاء المشترك في جبل طارق والمنطقة المحيطة به وعلى إيجاد حلول عملية للمســـائل التي يواجهها أولئك الذين يرغبون في زيارة عائلاتهم أو متابعة تحصـيلهم العلمي في بلد أو في آخر. ويريد شـعب جبل طارق أن تبرم المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي معاهدة في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت حكومة جبل طارق حلولا عملية ومحايدة من الناحية السيادية للمسائل الأكثر صعوبة في إطار المفاوضات، ويتعين على سلطات إسبانيا أن تقرر ما إذا كانت ستقبلها. ولكن ينبغي لأي حل أن يحترم حق شعب جبل طارق في تقرير المصير. ويجب شطب اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تماشيا مع رغبات شعب جبل طارق.

49 - **السـيد بوتيجيج** (مجموعة تقرير المصـير لجبل طارق): قال إنه منذ أن مثل أمام اللجنة لأول مرة منذ ما يقرب من 10 سنوات، لم تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن بلده سوى اعتماد القرارات نفسها سنة بعد سنة. ويبدو أن اللجنة غير آبهة بمستقبل جبل طارق، إذ جرى تجاهل طلبات إيفاد بعثة زائرة إلى جبل طارق لعقود من الزمن. وليس جبل طارق بدولة كبيرة أو قوية، ولكن يجب على اللجنة أن تؤيد حق شـــعبه في تقرير المصـير بالرغم من مصـالح الدول الأخرى الأكثر نفوذا. وادّعى ممثلو إسـبانيا أن سـكّان جبل طارق ليسـوا شعبا، وأنه يمكن دمجهم في إسبانيا؛ ولكن لا يمكن معاملة جبل طارق كملكية استعمارية، ولا يمكن لأحد أن يتنازل عنه أو أن يطالب به. وقد أعرب ســكان جبل طارق باســتمرار عن رغبتهم في أن يبقوا بريطانيين، وعلى المجتمع الدولي احترام هذا الخيار.

مسألة غوام (A/C.4/79/6)

50 - **السـيد ريدجيل** (نائب رئيس ديوان حاكمة غوام): تكلّم باســم لورديس ليون غيريرو، حاكمة غوام، فقال إن حكومة الإقليم ما انفكت تطلب اضـــطلاع بعثة زائرة بتقييم التقدم المحرز نحو الحكم الذاتي منذ عام 2006، وقد أكدت البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة دعمها لهذه البعثة في آذار/مارس 2023. وينبغي للجنة الرابعة أن تقدّم الدعم الفوري وأن تخصّص التمويل لهذه البعثة.

51 - وعلى الرغم من عدم تمتّع غوام بالحكم الذاتي، سعت حكومتها إلى تطوير علاقات إقليمية ودولية، وقُبلت مؤخرا كعضوة منتسبة في منتدى جزر المحيط الهادئ. وأشار إلى أن ارتفاع مستويات سطح البحر والهجرة الناجمة عن تغيّر المناخ من المسائل الأكثر إلحاحا بالنسبة إلى غوام. وعلى الرغم من تنفيذ تدابير مبتكرة حاليا من خلال المبادرات المحلية، ثمّة قيود تعرقل قدرة غوام على اتخاذ إجراءات. فعلى المســـتوى الدولي، هناك نقص في التوجيهات بشأن ما إذا كان بوسع غوام المشاركة في محافل معيّنة. وينبغي للجنة الرابعة والدولة القائمة بالإدارة دعم برنامج تدريب على العمل الدبلوماســـي يهدف إلى تمكين جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من التعامل مع النظم الدولية.

52 - واستطرد قائلا إن حكومة غوام تشعر بقلق عميق من شطب النص الذي يشير في القرار السنوي إلى "أن أشد خطر يهدد الممارسة المشروعة لإنهاء الاستعمار في غوام هو تمادي السلطة القائمة بإدارتها في عسكرة الجزيرة، وإذ تلاحظ القلق الذي أُعرب عنه فيما يتعلق بأثر الأنشطة والمنشآت العسكرية المتزايدة للسلطة القائمة بالإدارة في غوام". وبما أن الدولة القائمة بالإدارة تواصل الاستفادة من حكمها للجزيرة، شهدت غوام عقودا من الركود. والولايات المتحدة قادرة على اتخاذ قرارات دون طلب الموافقة من شعب غوام، بحسب

ما يتضح من خلال توسيع وجودها العسكري في الجزيرة نتيجةً للمفاوضات الثنائية مع اليابان. ويشكل هذا التعزيز العسكري مصدر قلق كبير لشعب غوام، خاصة وأن الحكومة المحلية تضطر إلى التخفيف من آثار زيادة الأنشطة العسكرية على الرغم من عدم موافقتها. ويجب معالجة الترتيبات غير المنصفة مع الدولة القائمة بالإدارة لضمان تمكّن حكومة غوام من العمل كشريكة على قدم المساواة لضمان أمن الجزيرة وأمن منطقة المحيط الهادئ. كما أن وضع غوام كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي يمكّن حكومة الولايات المتحدة من اتخاذ قرارات تؤثر سلبا على قدرة شعب غوام على النهوض بأهدافه في مجالات مثل الاستدامة الغذائية والتجارة والحفاظ على البيئة والثقافة.

53 - **السيدة بالاغاناس** (لجنة إنهاء الاستعمار): قالت إن شعب غوام يأمل في احتمال حدوث تغيير ملموس لصالح جزيرته ولكنه لا يزال مدركا لواقعه الذي يتسم بغياب الحكم ذاتي والسيادة الناجزين. وتفرض السلطة القائمة بالإدارة سياسات دون إشراك شعب غوام في عمليات صنع القرار، فيؤدي ذلك إلى آثار بيئية واقتصادية سلبية. وتعكف الولايات المتحدة على زيادة وجودها العسكري في الجزيرة دون موافقة الشعب، ويتعارض ذلك مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويعرّض تغيّر المناخ رفاه وسبل عيش شعب غوام وجيرانه للخطر. وينبغي للجنة أن تعيد إدراج النص المتعلق بالعسكرة في القرار بشأن غوام، وأن تدعو إلى تخصيص تمويل فوري لتمكين اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من إيفاد بعثة زائرة إلى غوام، ودعم برنامج تدريب على العمل الدبلوماسي يهدف إلى تمكين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من التعامل مع النظم الدولية سعيا إلى إيجاد حلول، وبخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/79/7)

54 - **السيد غامبي** (رئيس ديوان رئيس الحكومة): تكلّم بالنيابة عن رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة، لويس مابو، فقال إن أعمال شغب غير مسبوقة اندلعت في كاليدونيا الجديدة في 13 أيار/مايو 2024، فأسفرت عن مقتل 11 مدنيا واثنين من الدرك. وأُوقف نحو 000 3 من الكاناك واعتقل 120. وكانت الأزمة أيضا بمثابة صدمة كبيرة للاقتصاد المحلي، حيث تسببت في خسائر تضاهي قيمتها 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد تأثر ما يقرب من 750 شركة بشكل مباشر جراء الحرائق أو أعمال النهب أو الأضرار المادية. وبلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالمباني العامة حوالي 180 مليون يورو. وكانت حكومة فرنسا قد قدمت دعما لحالات الطوارئ بقيمة تجاوزت 400 مليون يورو، سيتعيّن على حكومة كاليدونيا الجديدة أو مقاطعاتها سداد جزء منه.

55 - وأضاف قائلا إن السبب الأساسي لذلك العنف هو عدم التوافق في الآراء بشأن التغييرات في قوائم الناخبين، وهذا من الشؤون الحساسة المعروفة. ويمثل الميلانيزيون الأصليون 41 في المائة من السكان، وكثيرا ما يعرب مؤيدو الاستقلال عن شواغلهم بشأن تعرض أصوات الكاناك للتذويب. وكان رئيس وزراء فرنسا المعيّن حديثا، ميشيل بارنييه، قد تبنى نهجا جديدا على ما يبدو، أرجأ بموجبه انتخابات المقاطعات حتى نهاية عام 2025 لإعطاء الأطراف مزيدا من الوقت للحوار.

56 - واستطرد قائلا إن تلك الأحداث المأساوية تظهر على الملأ الصعوبات التي تحيط بالصلة بين كاليدونيا الجديدة، بتنوّعها، والجمهورية الفرنسية. ويكمن التحدي في إيجاد طريقة لمواصلة بناء هذه الصلة في استمرارية مع اتفاق نوميا. ويجب استكشاف جميع السبل القانونية، ومن المهم عدم الخشية من ممارسة الابتكار بالاستناد إلى القانون المحلي والدولي.

57 - وأضاف أن اتجاهات الانتخابات في السنوات الأخيرة سلّطت الضوء على ضرورة النظر بجدية في خيار السير نحو السيادة. وفي حين أن غالبية الناخبين رفضوا الاستقلال في الاستفتاءات الثلاثة التي أجريت في إطار اتفاق نوميا، راحت فكرة الاستقلال تحظى بالتأييد لا سيما في صفوف الشباب، وأيضا على المستوى السياسي الوطني وفي الهيئات الإقليمية والدولية. وفي الانتخابات التشريعية لعام 2024، تفوق المرشحون المؤيدون للاستقلال على المرشحين المناهضين للاستقلال بمعدل 000 10 صوت، فأدى ذلك إلى انتخاب ممثل مؤيد للاستقلال في الجمعية الوطنية للمرة الأولى منذ عقود. ولطالما عُرض على شعب كاليدونيا الجديدة خيار من اثنين، أي "نعم" أو "لا" للاستقلال؛ ويبتعد الطريق إلى المستقبل عن هذا الجدل ليتجه نحو بناء مستقبل جماعي يُحترم فيه تنوّع البلد ويُعاد فيه تحديد روابطه بفرنسا. وحتى إذا بقيت كاليدونيا الجديدة جزءًا من فرنسا، فعلى العلاقة بينهما أن تتطور وفقا لمفهوم "السيادة المشتركة"، مع إحالة المسؤوليات التشريعية إلى الهيئة التشريعية لكاليدونيا الجديدة وممارسة السلطات السيادية المشتركة في مجالات معينة، مثل الشؤون الخارجية. والواقع أن كاليدونيا الجديدة تمارس بالفعل دورا دبلوماسيا وتعاونيا يجعلها قاب قوسين من ممارسة السيادة.

58 - وتابع كلامه بالقول إن عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة تألفت من دورتين: أولا اتفاقات ماتينيون التي حققت السلام، ثم اتفاق نوميا الذي أعاد التوازن على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. والآن، كما في منتصف الثمانينيات، يبدو أن التاريخ يتعثر، ولم يأت استفتاء عام 2021 بأي إجابات للمدى البعيد. وهذا الوضع هو نتيجة نهج قائم على العيش المشترك؛ وخلال الفترة المقبلة، يجب أن ينصبّ التركيز على العيش معا وبناء روابط اجتماعية حقيقية.

59 - **السيد دو ريفيير** (فرنسا): قال إن العنف الذي اندلع في كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو 2024 كان له عميق الأثر على السكان. وتمثلت الأولوية الفورية لفرنسا في استعادة السلام، وهي تواصل تقديم دعم مالي استثنائي لمساعدة الاقتصاد على التعافي. ومن الضروري تكثيف الحوار بين الأطراف، لأن العنف ليس بحلّ على الإطلاق. ويسعى رئيس وزراء فرنسا المعيّن حديثا إلى إعادة بناء الزخم لتحقيق هذه الغاية، وقد أعلن عن عدة تدابير تهدف إلى إيجاد حلول للنزاع. وسيقود رئيسا الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بعثة إلى كاليدونيا الجديدة لمساعدة الأطراف على العودة إلى المسار الصحيح نحو المستقبل الذي قرره الشعب بشكل جماعي، كما سيزور رئيس الوزراء الإقليم بنفسه.

60 - وأضاف قائلا إن فرنسا لطالما كانت حريصة على التعاون مع الأمم المتحدة، حسب ما ينص عليه اتفاق نوميا. وقد تعاونت مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واستضافت مراقبين للانتخابات لم يجدوا أي مخالفات في أي من الاستفتاءات الثلاثة بشأن الاستقلال. ونظّمت فرنسا بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة قامت بها اللجنة الخاصة في عام 2018، وهي مستعدة لأن ترحب ببعثة أخرى. وتماشيا مع التزامها بالشفافية، ستزور بعثة لتقصي الحقائق من منتدى جزر المحيط الهادئ كاليدونيا الجديدة في المستقبل القريب. وستتابع فرنسا المسار المرسوم في اتفاق نوميا وستحترم الحق في تقرير المصير. وعلى شعب كاليدونيا الجديدة، بدعم من الدولة، المشاركة في الحوار بشأن جميع القضايا المتعلقة بمستقبله، علاوة على الشؤون المؤسسية.

61 - **السيدة واتيو** (مقاطعة الجنوب): قالت إن شعب كاليدونيا الجديدة قد أنجز عملية إنهاء استعماره، وصوّت ضد الاستقلال ثلاث مرات، معربا بالتالي عن رغبته في البقاء جزءا من فرنسا. ولجأت جماعات معينة مؤيدة للاستقلال إلى العنف لفرض إرادتها على بقية السكان. وهي تقول لأي شخص يخالفها الرأي،

وليس فقط للمســـتوطنين البيض، أن "يعود إلى دياره"، وهو موقف لا يمكنها تقبّله باعتبارها منحدرة من الكاناك ومن الكاليدونيين على حد سواء. وتتيح فرنسا بفضل قيمها العالمية المتمثلة في الجدارة والتقدم لكل مواطن ومواطنة وسائل للتحرر، كما يتضح من الأمثلة العديدة لشباب كاليدونيا الجديدة الذين حققوا النجاح في مجالات مثل الرياضة والأعمال والسياسة. ويفضّل المتشددون المؤيدون للاستقلال الكذب على الشباب فيخبرونهم أن لا مستقبل لهم بسبب فرنسا. وتتمثل العقبة الأساسية أمام شباب الكاناك في أنهم يعيشون في كنف أسرة وعشيرة لا تؤمنان بنجاحهم. وتلك السردية المؤذية تفضي إلى الكراهية. ولن تتمكن كاليدونيا الجديدة من إعادة بناء نفسها بينما لا يزال البعض يعيش حالة إنكار. أما السبيل الوحيد للمضي قدما فهو سبيل التسامح والعمل الحثيث والحقيقة.

62 - **السيد زولو** (مجلس الشيوخ العرفي لكاليدونيا الجديدة)**:** قال إن شعب الكاناك قد عانى من الاحتلال والعزل والتمييز المنهجي على يد الاستعمار. فقد استُعرض أسلافه في حديقة الحيوانات البشرية في المعرض الاستعماري في باريس. والأراضي التي أعيدت إلى شعب الكاناك تغطي 27 في المائة فقط من الإقليم، ولا يزال شعب الكاناك يتعرّض للتهميش.

63 - وأضاف أن مقرّري الأمم المتحدة الخاصّين قد شككوا في شرعية استفتاء عام 2021 الذي أجري خلال جائحة كوفيد-19 على الرغم من معارضة السلطات التقليدية. ومنذ ذلك الحين، حشد عشرات الآلاف من الكاناك والكاليدونيين جهودهم بشكل سلمي. وردا على ذلك، نشرت السلطة القائمة بالإدارة أكثر من 6 000 جندي وشرطي. فقُتل عشرة مدافعين عن حقوق الإنسان من الكاناك على يد القوات الخاصة أو ميليشيات المستوطنين البيض المعتدّين بالتفوق العرقي، وأصيب أكثر من 169 شخصا، واعتقل أكثر من 2 938 شخصا بشكل تعسفي ورُحّل أكثر من 60 شخصا إلى البر الرئيسي لفرنسا.

64 - وأشار إلى أنه ينبغي للجنة الرابعة أن توصي بأن تنهي الدولة القائمة بالإدارة أنشطتها العسكرية في كاليدونيا الجديدة وأن تستدعي الجنود المتمركزين هناك. وينبغي إجراء استفتاء آخر بالتشاور مع السلطات التقليدية ومع احترام الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة لشعب الكاناك. وينبغي أن توصي اللجنة بأن تحترم الدولة القائمة بالإدارة مبدأ اللارجعة على النحو المتوخى في المادة 5 من اتفاق نوميا.

65 - **السيدة باكيس:** تكلمت بصفتها الشخصية كعضوة سابقة في الحكومة، فقالت إن المتشددين المؤيدين للاستقلال، بدعم من قوى أجنبية مثل أذربيجان، قرروا إغراق كاليدونيا الجديدة في الفوضى في 13 أيار/مايو 2024. ففرّ موظفو الرعاية الصحية من الإقليم بعد استهدافهم بالهجمات. وصوّر المتشددون أنفسهم كضحايا لوسائل الإعلام ولكنهم أحرقوا من ثمّ المرافق التربوية ودور العبادة. ويتمثل هدفهم في أن يحققوا من خلال العنف ما لم يتمكنوا من تحقيقه في صناديق الاقتراع. وعلى مدى أسابيع، اضطر الكاليدونيون إلى الدفاع عن أنفسهم بوجه النشطاء المؤيدين للاستقلال الذين دمروا كل شيء هاتفين "الموت للبيض" كصدى للاستياء العنصري الذي أعرب عنه رئيس الكونغرس روش واميتان الذي قال في وقت سابق إن الإقليم لم يعد يسع المزيد من البيض.

66 - وأردفت قائلة إن الموالين والمعتدلين المؤيدين للاستقلال في كاليدونيا الجديدة ينتظرون من اللجنة أن تدين العنف. وإن شعب كاليدونيا الجديدة لن يتخلى عن دياره ولن يتوقف عن النضال من أجل الحفاظ على الديمقراطية في كاليدونيا الجديدة. فهو قد قرر بحرية أن تجري عملية إنهاء استعمار كاليدونيا الجديدة في إطار الجمهورية الفرنسية عندما صوت ثلاث مرات لأجل بقائه جزءًا من فرنسا، ويجب احترام قراره.

67 - **السيد فروجييه:** تكلّم بصفته الشخصية كعضو سابق في الحكومة فقال إنه يتكلم نيابة عن أصحاب الأعمال والعمال الذين فقدوا كل شيء في 13 أيار/مايو والذين استهدفهم المتشددون المؤيدون للاستقلال منذ ذلك الحين. وقد خُرّب اقتصاد كاليدونيا الجديدة، ودُمّرت الأعمال التجارية وسبل العيش، وكل ذلك في محاولة لإجبار سكان كاليدونيا الجديدة من أصول غير ميلانيزية على الفرار. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدّخر وسعا في شجب ذلك العنف. وسيتمثل أحد أصعب جوانب إعادة البناء في جعل شعب كاليدونيا الجديدة يؤمن من جديد بقدرة جميع المجتمعات والأشخاص من مختلف الآراء السياسية على العيش معا بسلام. وكاليدونيا الجديدة قادرة على الصمود حاليا فقط بفضل الدعم المالي الذي تقدمه فرنسا؛ لكن أصحاب المشاريع التجارية الكاليدونيين، بفضل أخلاقياتهم المهنية العظيمة، سيهبّون لمواجهة التحديات المقبلة. بيد أنه يجب إنهاء العنف أولا.

68 - **السيد تاسيتا** (الائتلاف الوطني غواديلوب (Alyans Nasyonal Gwadloup)): قال إنه ومواطنيه في غواديلوب مهتمون جدا بمسألة كاليدونيا الجديدة. وينبغي تسوية مشكلة الاستعمار في كاليدونيا الجديدة من خلال اتفاقات ماتينيون واتفاقات نوميا. وعلى امتداد أول استفتاءين، ما انفك التصويت المؤيد للاستقلال يتزايد. إلا أنّ الظروف التي أُجري فيها الاستفتاء الثالث تتعارض مع روح الديمقراطية. ومن الصعب فهم سبب إصرار الدولة القائمة بالإدارة على إجراء الاستفتاء في خضم جائحة كوفيد-19، بينما شعب كاليدونيا الجديدة غير قادر على المشاركة فيه. وتمثّل محاولة السلطة القائمة بالإدارة إلغاء تجميد قوائم الناخبين مواصلة لعملية الاستعمار التي تهدف إلى جعل شعب الكاناك أقلية في إقليمه، وقد أدى هذا الإجراء إلى الانتفاضة المشروعة لشعب الكاناك، وخاصة الشباب الكاناك.

69 - **السيد سينيوامي هتاموم** (المجلس الوطني لكبار زعماء شعب الكاناك (Inaat Ne Kanaky)): قال إنه بصفته ملك مملكة غوريشابا، جاء ليتكلّم باسم كبار زعماء شعب الكاناك. وقد حثّ المقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة فرنسا، في بيانٍ صادر في 20 آب/أغسطس 2024، على حماية سيادة القانون ومواصلة العمل مع اللجنة الخاصة وسلطات الكاناك العرفية لضمان احترام مبدأ اللارجعة. ونظرا إلى أن فرنسا لم تفِ بالتزاماتها وفي ضوء ردها العسكري والقانوني على شعب الكاناك، تبنى المجلس الوطني لكبار زعماء شعب الكاناك إعلانا من جانب واحد بشأن السيادة على أراضي أجدادهم في 24 أيلول/سبتمبر 2024. وقد عانى شعب الكاناك 171 عاما من الاحتلال الاستعماري والعبودية والعنف. وبعد 40 عاما من النضال السياسي والدبلوماسي والمؤسسي وتنفيذ تدابير إنهاء الاستعمار، لم تتحسن ظروف شعب الكاناك. ففقد المئات من الكاناك حياتهم في النضال من أجل صون سيادتهم، بما في ذلك أبناء كاناكي الـ 11 الذين أُعدموا منذ أيار/مايو 2024. وينبغي للجنة وجميع أعضاء الجمعية العامة الاعتراف بالحكم الذاتي والاستقلال لكاناكي وإنفاذ اللارجعة في إعلان السيادة.

70 - **السيد بولا:** تكلّم بصفته الشخصية كعضو في مجلس الشيوخ العرفي فقال إن عشرات الآلاف من الكاناك والكاليودونيين يحشدون قواهم بشكل سلمي منذ شباط/فبراير 2024، احتجاجا على الظروف التي جرى فيها الاستفتاء الثالث وكذلك مشروع القانون الخاص بإلغاء تجميد قوائم الناخبين. وبالنسبة إلى شعب الكاناك وسائر الكاليدونيين، سيُخلّد يوم 13 أيار/مايو 2024 في الذاكرة كاليوم الذي كشفت فيه فرنسا عن موقفها الاستعماري، ناكثة التزاماتها وضاربة بحق شعب الكاناك الأصلي في تقرير المصير عرض الحائط. ومنذ ذلك الحين، دأبت السلطة القائمة بالإدارة على استخدام القوة ضد الحركة المؤيدة للاستقلال، وعلى تجريم المدافعين عن حقوق الشعب الأصلي. وقد أصيبت أمهات وأطفال خلال تدخلات الشرطة غير المبررة

في أحياء الطبقة العاملة في نوميا. وكانت الميليشيات العنصرية والإرهابية المناهضة للكاناك تتحرك بحرية، بدعم من سلطات الدولة في كثير من الأحيان، فأدى ذلك إلى اغتيال المدافعين عن حقوق الإنسان من الكاناك. ويعمل مجلس الشيوخ العرفي على منع مزيد من تصاعد العنف، ولكن جهوده تُقوّض على يد المدعي العام في نوميا والمفوّض السامي. وحكومة فرنسا مصممة على إعادة النظام عن طريق العنف، متجاهلةً طلبات مجلس الشيوخ العرفي. وينبغي للجنة الرابعة أن تضمن التزام فرنسا بمبدأ اللارجعة، وإيفاد بعثة إلى كاليدونيا الجديدة، وفتح تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة هناك، ووضع الإقليم تحت الوصاية.

71 - **السيد بوكيه - إلكاييم** (مكتب المحاماة (JBE Avocat)): تكلّم بصفته عضوا في مجلس الشيوخ العرفي لكاليدونيا الجديدة، والمجلسين العرفيين لدجوبيا كابومي ودريهو، ومنظمة ريبو نوو غير الحكومية (Rhéébu Nùù)، فقال إن كاليدونيا الجديدة قد اهتزت بفعل أزمة كبيرة أعادت إلى الأذهان صدمة الحكم الاستعماري، ولكن لم يحدث أي تدخل أجنبي ولم تقع أي محاولة انقلاب، ولم يجر إذكاء نزعة التطرف في المجتمع الميلانيزي. وإذا كان التمييز قد حدث، فهو لم يؤثر على المستوطنين الأوروبيين الذين يستمرون في السيطرة على السلطة الاقتصادية والسياسية. وقد فشلت عملية إنهاء الاستعمار. ولا تزال أساليب التفكير الاستعماري المخالفة للقواعد الآمرة (*jus cogens*) مستمرة. ويدعو البعض إلى إجراء إصلاحات استيعابية تهدف إلى قمع حقوق شعب الكاناك، في حين دعا البعض الآخر إلى تقسيم الإقليم، وهو ما يتعارض مع مبدأ استمرار حيازة واضع اليد (*uti possidetis juris*). وينبغي أن تأخذ اللجنة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الاعتبار في تقييمها لعملية إنهاء الاستعمار الجارية، وينبغي أن تضمن مشاركة مجلس الشيوخ العرفي في تلك العملية بصورة منهجية، وينبغي أن تشجع فرنسا على تنفيذ برنامج للعدالة الانتقالية أو لجنة للحقيقة والمصالحة من أجل اجتثاث الممارسات الاستعمارية، وينبغي أن تصر على أن تنفّذ فرنسا بحسن نيّة اتفاق نوميا وقراري الجمعية العامة 1514 (د-15) و 2625 (د-25). ولم يصوّت شعب كاليدونيا الجديدة ليبقى جزءا من فرنسا كما لم يختر السيادة الكاملة؛ ويشكّل ذلك فارقا دقيقا مهما، لأن عملية تقرير المصير هي عملية لا رجعة فيها.

رُفعت الجلسة الساعة 18:00.